مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤

السياسة الداخلية والخارجية لإريك هونيكر في المانيا الشرقية ١٩٧١-١٩٨٩ (دراسة تاريخية)

ا.م.د نادية جاسم كاظم الشمري
جامعة بابل / مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية

البريد الإلكتروني Email : Pre338.nadia.jasim@uobabylon.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المانيا الشرقية، السياسة الداخلية، اريك هونيكر، الاستراتيجية الخارجية، العلاقات الدولية.

كيفية اقتباس البحث
الشمري، نادية جاسم كاظم، السياسة الداخلية والخارجية لإريك هونيكر في المانيا الشرقية ١٩٧١-١٩٨٩ (دراسة تاريخية) مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Erich Honecker's Domestic and Foreign Policy in East Germany 1971-1989 (A Historical Study)

Dr. Nadia Jasem Kadhim Al-Shammari
University of Babylon
Babylon Centre for Cultural and Historical Studies

Keywords : East Germany, Domestic Politics, Erich Honecker, Foreign Strategy, International Relations

How To Cite This Article
Al-Shammari, Nadia Jasem Kadhim , Erich Honecker's Domestic and Foreign Policy in East Germany 1971-1989 (A Historical Study),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

The study examines the domestic and foreign policies of the German Democratic Republic (GDR) during the rule of Erich Honecker (1971–1989), highlighting the balance between managing internal crises and strengthening the regime's international position. Domestically, the study focuses on how Honecker maintained political and social control by reinforcing the dominance of the Socialist Unity Party (SED) over society and imposing strict restrictions on public freedoms and freedom of movement. In addition, economic policies were implemented with the aim of increasing productivity and ensuring high levels of employment; however, these policies failed to address the escalating economic challenges of the 1980s, including shortages of basic goods and declining living standards. This led to growing public discontent and the outbreak of mass protests.

The study further reveals that Honecker pursued a foreign policy aimed at enhancing the international legitimacy of East Germany by developing relations with both Western and Eastern states, participating in economic and diplomatic cooperation programs, and elevating the republic's status within international organizations. Nevertheless, this policy remained constrained by the dominance of the Soviet Union and the obligations of the Warsaw Pact. Moreover, the accumulation of internal crises and external constraints ultimately led to the collapse of the regime in 1989, marked by Honecker's resignation and the fall of the Berlin Wall, which paved the way for the reunification of Germany in 1990. The study thus concludes that his period of rule represents a model of the interaction between domestic policy and international pressures within a socialist state.

الملخص

أوضحت الدراسة السياسة الداخليّة والخارجيّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة في عهد هونيكر (١٩٧١-١٩٨٩)، مسلِّطةً الضوء على التوازن بين إدارة الأزمات الداخليّة وتعزيز الموقع الدولي للنظام. وعلى الصعيد الداخلي أولت الدراسة اهتمامًا بكيفيّة حفاظ هونيكر على السيطرة السياسيّة والاجتماعيّة عبر تعزيز هيمنة الحزب الاشتراكي الموحّد على المجتمع وفرض القيود الصارمة على الحريّات العامّة وحرّيّة السفر، بالإضافة إلى تطبيق سياسات اقتصاديّة هدفت إلى رفع الإنتاجيّة وتأمين نسبٍ مرتفعةٍ من التوظيف، لكنّها لم تنجح في معالجة التحدّيات الاقتصاديّة المتفاقمة في الثمانينيّات، بما فيها نقص السلع الأساسيّة وتراجع مستوى المعيشة، ممّا أدّى إلى تصاعد السخط الشعبي واندلاع الاحتجاجات الجماهيريّة.

وكشفت الدراسة أنَّ هونيكر انتهج سياسةً خارجيّةً هدفت إلى تعزيز الشرعيّة الدوليّة لألمانيا الشرقيّة عبر تطوير العلاقات مع الدول الغربيّة والشرقيّة والمشاركة في برامج التعاون الاقتصادي والدبلوماسي، ورفع مكانة الجمهوريّة في المنظّمات الدوليّة. إلّا أنَّ هذه السياسة بقيت مقيَّدةً بهيمنة الاتحاد السوفيتي والتزامات حلف وارسو. فضلًا عن ذلك، فإنَّ تراكم الأزمات الداخليّة والقيود الخارجيّة أدّى في نهاية المطاف إلى انهيار النظام عام ١٩٨٩، مع استقالة هونيكر وسقوط جدار برلين وفتح الطريق لإعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠، مؤكِّدةً أنَّ فترة حكمه تمثّل نموذجًا لتفاعل السياسة الداخليّة مع الضغوط الدوليّة في دولةٍ اشتراكيّة.

المقدمة

يُعد هونيكر من الشخصيّات القياديّة في تاريخ جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة، وخلال الأعوام (١٩٧١-١٩٨٩) شهدت البلاد تحوّلاتٍ سياسيّةً واجتماعيّةً واقتصاديّةً مهمّة. امتازت

سياسة هونيكر الداخليّة بمحاولاته المحافظة على النظام الاشتراكي وتعزيز سلطة الحزب الاشتراكي من خلال التحكّم الصارم في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة، بالإضافة إلى مواجهة التحدّيات الاقتصاديّة التي أثّرت في استقرار البلاد. أمّا على الصعيد الخارجي فقد استندت سياسته إلى تعزيز العلاقة الوثيقة مع الاتحاد السوفيتي، مع محاولة تحقيق نوعٍ من الاستقلاليّة السياسيّة ضمن إطار المعسكر الشرقي، ومواجهة الضغوط الغربيّة في سياق الحرب الباردة. وهدفت الدراسة إلى تحليل السياسة الداخليّة والخارجيّة لإريك هونيكر خلال فترة حكمه، وتسليط الضوء على تأثيرها في مسار ألمانيا الشرقيّة حتى نهاية الثمانينيّات، التي كانت نقطة تحوّلٍ تاريخيّة أدّت إلى سقوط النظام الشيوعي في البلاد. وتكمن مشكلة الموضوع في فهم كيف أثّرت سياسات هونيكر الداخليّة والخارجيّة في استقرار ألمانيا الشرقيّة في ظلّ التحدّيات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة خلال حكمه (١٩٧١-١٩٨٩).

وقد راودت ذهن الباحث عدّة تساؤلات، منها: ما السمات الرئيسة للسياسة الداخليّة التي اعتمدها هونيكر خلال فترة حكمه في ألمانيا الشرقيّة؟ وكيف أثّرت سياساته الداخليّة في استقرار البلاد؟ وما أهمّ التحدّيات الاقتصاديّة والاجتماعيّة في عهده؟ وكيف كانت سياسة هونيكر الخارجيّة تجاه الاتحاد السوفيتي والدول الغربيّة؟ وكيف أسهمت سياسته الخارجيّة في بقاء النظام الشيوعي؟ وما العوامل التي أدّت إلى سقوط النظام في نهاية الثمانينيّات؟

إنّ طبيعة الموضوع الذي قمت بدراسته فرضت عليَّ اتّباع منهجين: التاريخي والتحليلي. فالمنهج التاريخي استُخدم لفهم تطوّر الأحداث السياسيّة في ألمانيا الشرقيّة في فترة حكم هونيكر (١٩٧١-١٩٨٩) من خلال تتبّع السياسات الداخليّة والخارجيّة في تسلسلها الزمني، والرجوع إلى الوثائق والمصادر التي أوضحت طبيعة المرحلة وظروفها. أمّا المنهج التحليلي فقد استُخدم من أجل تفسير نتائج تلك السياسات وفهم العوامل التي أثّرت في قرارات هونيكر ومواقفه الداخليّة والخارجيّة. ومن خلال الجمع بين المنهجين سَعيتُ إلى تقديم صورةٍ أوضح عن طبيعة النظام السياسي في عهده ودوره في تاريخ ألمانيا الشرقيّة.

وطبقًا لذلك فقد قُسِّم موضوع البحث إلى ثلاثة محاور أساسيّة: تضمن المحور الأوّل الأوضاع الداخليّة والخارجيّة في ألمانيا الشرقيّة قبل وصول هونيكر إلى السلطة (١٩٤٥-١٩٧١)، أمّا المحور الثاني فقد تناول السياسة الداخليّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة في عهد هونيكر (١٩٧١-١٩٨٩)، وجاء المحور الثالث ليوضّح السياسة الخارجيّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة في عهد هونيكر (١٩٧١-١٩٨٩).

المحور الأول: الأوضاع الداخليّة والخارجيّة في ألمانيا الشرقيّة قبل وصول هونيكر إلى السلطة (١٩٤٥–١٩٧١)

Axis One: First Axis: Internal and External Conditions in East Germany before Honecker Came to Power (1945–1971)

شهدت ألمانيا حالةً من الاضطراب السياسي والاقتصادي العميق عقب انتهاء الحرب العالميّة الثانية (١٩٣٩–١٩٤٥) وانهيار النظام النازي؛ فقد خرجت البلاد منهكة بعد أن تكبّدت خسائر بشريّة وماديّة هائلة، وانتشر فيها الجوع والمرض، فيما خلّفت سياسات النازيّة ومعسكرات الاعتقال موت ملايين البشر، كما واجه السكّان حالةً واسعةً من الفقر والبطالة وانعدام الأمن، ممّا جعل ألمانيا في تلك المرحلة دولةً محطَّمة[١]. إذ سعى الحلفاء المنتصرون إلى إعادة تنظيم الأراضي الألمانية بما يحدّ من قوتها السياسيّة والعسكريّة، وقد تجلّى ذلك في مؤتمر بوتسدام Potsdam Conference [٢] الذي أقرّ تقسيم ألمانيا إلى مناطق نفوذ خاضعة لرقابة دول التحالف، إضافةً إلى إلزامها بدفع تعويضات الحرب. ونتيجةً لهذه القرارات انقسمت ألمانيا إلى دولتين: الأولى ألمانيا الشرقيّة التي خضعت لإشراف الاتحاد السوفيتي واحتفظ فيها بقوّاتٍ عسكريّة لضمان ولائها للمعسكر الاشتراكي، والثانية ألمانيا الغربيّة التي تولّت إدارتها دول الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الأمريكيّة بمشاركة بريطانيّة وفرنسيّة، والتي بدورها احتفظت بوجودٍ عسكري في أراضٍ ألمانيّة معيّنة[٣]. وقد أفرز هذا الانقسام واقعًا سياسيًّا معقّدًا جعل من الصعب على كلٍّ من الدولتين تحديد طبيعة علاقاتهما الخارجيّة، خصوصًا تجاه الولايات المتحدة الأمريكيّة. فضلًا عن ذلك، فإنّ تبعات الحرب العالميّة الثانية وما نتج عنها من اتفاقيّات استسلام فرضت قيودًا صارمة على مؤسّسات الدولة الألمانيّة، زادت من حدّة التوتّرات الداخليّة والخارجيّة. وإلى جانب ذلك واجهت ألمانيا ضغوطًا إضافيّة تمثّلت في مطالبات إسرائيل بالحصول على تعويضاتٍ ماليّة ومعنويّة بوصفها ممثّلًا رسميًّا لليهود في العالم عن الجرائم التي ارتكبها النظام النازي ضدّهم من قتلٍ وتشريدٍ واضطهاد. وقد شكّلت هذه التحدّيات بيئةً سياسيّة معقّدة أثّرت في تشكيل السياسات الداخليّة والخارجيّة للجمهوريّة الديمقراطيّة الألمانيّة[٤].

سعت الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى استقطاب ألمانيا الغربيّة وإعادة دمجها في المنظومة الغربيّة سياسيًّا وعسكريًّا في سياق التنافس بين المعسكرين الشرقي والغربي بعد الحرب العالميّة الثانية، وذلك في إطار استراتيجيّتها لاحتواء النفوذ السوفيتي في أوروبا[٥]. وقد تجلّى ذلك بوضوح خلال فترة إدارة الرئيس الأمريكي دوايت ديفيد أيزنهاور *(Dwight David Eisenhower)* [٦]، الذي وجّه في السادس من شهر تشرين الأول عام ١٩٥٥ رسالةً إلى المستشار الألماني الغربي كونراد هيرمان أديناور (Konrad Hermann Joseph Adenauer

)[٧]، أكّد فيها رغبة الولايات المتحدة في تعزيز العلاقات مع ألمانيا الغربيّة ودعمها ماديًّا وسياسيًّا لتجاوز آثار الحرب، مشدّدًا على ضرورة التعاون من أجل تحقيق السلام والحرّيّة. وجاءت هذه الخطوات في وقتٍ كانت فيه ألمانيا الشرقيّة قد رسّخت تحالفها مع الاتحاد السوفيتي، ممّا دفع أديناور إلى تعميق اندماج الجمهوريّة الفيدراليّة مع الغرب سعيًا لتحسين مكانتها الدوليّة وتقوية موقعها الاقتصادي والسياسي. وقد تحقّق ذلك من خلال انضمام ألمانيا الغربيّة إلى المؤسّسات الاقتصاديّة الأوروبيّة الناشئة، ولا سيّما المجموعة الأوروبيّة للفحم والصلب والمجموعة الاقتصاديّة الأوروبيّة، وصولًا إلى إعادة تسليحها وضمّها رسميًّا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) North Atlantic Treaty Organization (NATO) في التاسع من شهر أيّار عام ١٩٥٥[٨].

وبانضمامها إلى هذا الحلف ردّ الاتحاد السوفيتي بتأسيس حلف وارسو **Warsaw Pact (WP)** [٩] كتحالفٍ عسكري مضادّ ضمّ دول أوروبا الشرقيّة، وقد عكس هذا المشهد حدّة التنافس الأمريكي–السوفيتي في استقطاب ألمانيا بوصفها محورًا استراتيجيًّا في ميزان القوى الأوروبيّة. وأدّى هذا الانقسام إلى جعل الأراضي الألمانيّة ساحة صراعٍ مباشر بين المعسكرين، ممّا انعكس لاحقًا على الأوضاع السياسيّة في ألمانيا الشرقيّة، ومهّد لمرحلةٍ جديدة من سياساتها الداخليّة والخارجيّة في عهد إريك هونيكر Eric Honeker[10] .

ورغم جهود الولايات المتحدة لدعم ألمانيا الغربيّة بعد الحرب العالميّة الثانية، ظلّت الأخيرة تواجه أزماتٍ داخليّة وخلافاتٍ حول دمج عناصر النظام النازي السابق، ممّا أعاق بناء نظامٍ ديمقراطي مستقر. في المقابل شهدت ألمانيا الشرقيّة تصاعد التوتّرات مع اشتداد الحرب الباردة، بعد بناء جدار برلين Berlin Wall عام ١٩٦١[١١] للحدّ من موجات الهجرة المتزايدة من ألمانيا الشرقيّة باتجاه ألمانيا الغربيّة، التي تحوّلت آنذاك إلى أحد أبرز رموز الحرب الباردة The Cold War. وأصبح الجدار الحدّ الفاصل بين شطري ألمانيا الشرقي والغربي، في وقتٍ أظهرت فيه الولايات المتحدة قلقًا كبيرًا من تنامي النفوذ الشيوعي وهيمنته الكاملة على ألمانيا الشرقيّة ومساعي بناء كتلةٍ شيوعيّة موحّدة بين السوفييت والأوروبيّين. وقد دفع ذلك واشنطن إلى تعزيز قوّاتها العسكريّة في مدينة كولونيا Cologne ومدينة دوسلدورف Düsseldorf في ألمانيا الغربيّة، كما أعلنت على لسان مسؤول المركز الإعلامي للبيت الأبيض White House شالزن هاوردن Shalez Haorden في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٣، في مؤتمرٍ صحفي عقده في البيت الأبيض، عن نيّة الإدارة الأمريكيّة وحلفائها الأوروبيّين مساعدة ألمانيا الغربيّة في تعزيز قدراتها العسكريّة والاقتصاديّة، وتقديم الدعم الممكن لمعالجة مخلفات الحرب، وإرسال فرقٍ

مختصّة لإزالة القذائف غير المنفلقة والمخلّفات الحربيّة الثقيلة التي تركتها الجيوش المتحاربة أثناء العمليات العسكريّة في الحرب العالميّة الثانية[١٢]. فيما بقيت الأوضاع المتعلّقة بقضيّة عناصر الحزب النازي مثارَ خلافٍ بين ألمانيا الغربيّة والحلفاء بشأن إعادتهم إلى الحياة الجديدة في البلاد [١٣].

ويبدو أنّ رفض الحلفاء السماح بعودة العناصر النازيّة كان يهدف، من جهة، إلى ترسيخ قيم الديمقراطيّة في البنية السياسيّة الجديدة لألمانيا الغربيّة، ومن جهةٍ أخرى إلى التأكيد على أنّ الجرائم التي ارتكبها النازيون واستبدادهم لا يمكن نسيانها أو السماح بتكرارها.

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكيّة في أوائل السبعينيّات لدعم ألمانيا الغربيّة اقتصاديًّا للحدّ من البطالة بين الشباب، وذلك كجزءٍ من جهودها لمواجهة انتشار الشيوعيّة في أوروبا. فقد خصّص الرئيس ريتشارد نيكسون(Richard Nixon)[١٤] عام ١٩٧١ مبلغ خمسة مليارات دولار ضمن الاحتياطي الأمريكي لدعم الاقتصاد الألماني الغربي على مدى ثلاثين شهراً، وهو ما لاقى ترحيباً من حكومة المستشار الألماني فيلي براندت Willy Brandt[15] . وقد شكّلت هذه المساعدات جزءًا من السياسة الغربيّة في الحرب الباردة؛ إذ كانت تهدف بشكلٍ أساسي إلى احتواء النفوذ الشيوعي في ألمانيا الغربيّة من خلال تحسين الظروف الاقتصاديّة والاجتماعيّة للشباب، وهو ما يعكس الطبيعة الاستراتيجيّة للصراع بين المعسكرين، والتي شكّلت خلفيّةً مباشرةً للسياسات التي تبنّاها إريك هونيكر في ألمانيا الشرقيّة لاحقاً [١٦]. وهذا ما سنبحثه في المحور الثاني.

المحور الثاني: السياسة الداخليّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة في عهد إريك هونيكر (١٩٧١–١٩٨٩)

Second axis: The internal policy of the German Democratic Republic under Erich Honecker (1971–1989)

ارتكزت السياسة الداخليّة لهونيكر على ثلاث ركائز أساسيّة: سيطرة الحزب الحاكم المطلقة على الحياة العامّة، وتوسّع الأجهزة الأمنيّة في مراقبة المجتمع، واعتماد الدولة على برامج اجتماعيّة واسعة تهدف إلى تهدئة الأوضاع. وعندما تولّى هونيكر قيادة ألمانيا الشرقيّة عام ١٩٧١ كأمينٍ عام للحزب الاشتراكي الموحّد، حافظ على منصبه حتى سقوط النظام في أواخر عام ١٩٨٩. وقد عُرف عهده بالسعي نحو الاستقرار السياسي والاجتماعي، لكنّه كان قائمًا على الرقابة الصارمة والقمع السياسي. ركّز هونيكر على ترسيخ سلطة الحزب الاشتراكي الموحّد (Socialist Unity Party of Germany SED) في جميع أرجاء ألمانيا الشرقيّة، وضمان

أن يمرّ كلّ قرارٍ سياسي واستراتيجي عبر مكتب الحزب المركزي[١٧]. وقد سعى من خلال هذه السيطرة إلى إحكام قبضته على الدولة والمجتمع، مؤكّدًا أنّ الاستقرار السياسي لا يتحقّق إلّا بفرض رقابةٍ صارمة على كلّ نشاطٍ داخلي. ولتحقيق هذا الهدف اعتمد هونيكر بشكلٍ أساسي على جهاز الأمن الداخلي للمخابرات والمراقبة في ألمانيا الشرقيّة المعروف باسم الشتازي (Stasi)[١٨] .

كانت مهام وزارة أمن الدولة (الشتازي) ذات طابعٍ مزدوج؛ إذ تولّت الاستخبارات الداخليّة لمراقبة المواطنين والحدّ من أيّ نشاطٍ معارضٍ للنظام، إلى جانب الاستخبارات الخارجيّة التي ركّزت على جمع المعلومات عن الدول الغربيّة وحلفائها. وقد أشرف على قيادة هذا الجهاز عددٌ من كبار المسؤولين في الدولة، من أبرزهم إريش ميكله Erich Mielke وزير الدولة للأمن، وماركوس وولف Markus Wolf رئيس جهاز المخابرات الخارجيّة، فضلًا عن رودي ميتيغ Rudi Mittig نائب الوزير والمسؤول عن تنسيق وحدات المراقبة الداخليّة. ومن خلال هذه البنية الأمنيّة الواسعة، المعتمدة على شبكةٍ كثيفةٍ من الموظّفين والمخبرين، تمكّن هونيكر من فرض حالةٍ من الاستقرار الظاهري داخل جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة، قوامها السيطرة المطلقة للحزب الحاكم والمراقبة الشاملة للمجتمع، وقد أسهم هذا النهج في الحفاظ على تماسك النظام واستمراره سياسيًّا[١٩].

شهدت ألمانيا الشرقيّة جهودًا مكثّفة لتعزيز الإنتاجيّة الاقتصاديّة وضمان مشاركةٍ شاملةٍ للسكان في سوق العمل، وذلك ضمن إطار سياسة التخطيط المركزي للدولة. ونظرًا لأنّ نسبة توظيف السكان في سنّ العمل كانت شبه مكتملة، فقد تمّ تطبيق سياسة «التنظيم العلمي للعمل» Scientific Organisation of Labour عام ١٩٧٣ بهدف زيادة الإنتاجيّة والكفاءة في مواقع العمل. واعتمدت هذه السياسة على نظام المناوبة الثلاثيّة Triple-Shift System لتغطية الإنتاج على مدار اليوم، بالإضافة إلى عناصر من مبادئ تايلور للإدارة العلميّة، والتي تشمل تقسيم العمل إلى مهام محدّدة بدقّة، والقياس الدقيق للأداء الزمني لكلّ مهمّة، وتحفيز العمّال لتحقيق أقصى قدرٍ من الإنتاجيّة من خلال أساليب المكافآت والتقييم المستمر. كما ركّزت الحكومة على برامج الرعاية الاجتماعيّة للنساء لتسهيل مشاركتهنّ في القوّة العاملة، بما في ذلك توفير مراكز لرعاية الأطفال والدعم الأسري. ونتيجةً لهذه السياسات بلغت نسبة توظيف النساء في سنّ العمل ٨٢٪ عام ١٩٧٠، وارتفعت إلى ٨٧٪ عام ١٩٨٠، ثم إلى ٩١٪ بحلول عام ١٩٨٩، ممّا يعكس نجاح الدولة في تعزيز المشاركة النسائيّة في الاقتصاد ضمن إطار التخطيط المركزي وتحقيق توازنٍ بين الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة للنظام[٢٠].

أقرّ هونيكر، السكرتير الأوّل للمؤتمر العاشر المنعقد في الثاني والعشرين من شهر أيّار عام ١٩٧٦ في برلين الشرقيّة، برنامجًا جديدًا تضمّن رفع مستوى المعيشة، وزيادة عدد المساكن، والتزويد الثابت بالمواد الاستهلاكيّة، وتحديد مدّة العمل بأربعين ساعةً في الأسبوع. وتنبّأ رئيس الحزب الاشتراكي الألماني الموحّد قائلًا: «بأنّ ألمانيا الديمقراطيّة سوف تتمكّن بحلول الثمانينيّات من إقامة المجتمع الاشتراكي المتطوّر وصولًا إلى تحقيق المقوّمات الضروريّة للانتقال التدريجي إلى الشيوعيّة»(٢١).

استمرّ عهد هونيكر في ألمانيا الشرقيّة على نظام التخطيط المركزي الذي شكّل العمود الفقري للاقتصاد منذ تأسيس الدولة، مركّزًا على تعزيز الصناعة الثقيلة والطاقة والبنية التحتيّة، في محاولةٍ لتحقيق توازنٍ بين الأهداف الاقتصاديّة والأهداف الاجتماعيّة للنظام، بما عكس شعار الحزب الاشتراكي الموحّد: «كلّ طفلٍ له منزل، وكلّ عاملٍ له وظيفة»، معبّرًا عن التزام الدولة بتحسين مستوى المعيشة للطبقات العاملة والفلاحين(٢٢).

ارتكزت الدولة على نظام التخطيط المركزي Central Planning System، ولا سيّما الخطط الخمسيّة (Five-Year Plans 1971–1990, Eighth to Eleventh) التي حدّدت بدقّة مسارات الإنتاج الصناعي، وتوزيع الموارد، والاستثمار في المشاريع الاستراتيجيّة الكبرى. وعلى الرغم من أنّها كانت تُسنّ كقوانين، إلّا أنّ الخطط الخمسيّة كانت تُعدّ إرشاداتٍ عامّةً أكثر منها أوامر مباشرة، حيث كانت توفّر استمراريّةً وتوجيهًا للخطط السنويّة ضمن إطارٍ زمني أطول. ومن أبرز هذه المشاريع إنشاء مصانع الصناعات الكيميائيّة في مدينتي لايبزيغ Leipzig وكيميتس (Chemnitz)، إلى جانب تطوير مجمّعات الطاقة ومحطّات الفحم لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة ودعم الصناعات الثقيلة. ورغم هذه الاستثمارات، واجه الاقتصاد تحدّياتٍ واضحة في معدّلات النمو والكفاءة الإنتاجيّة؛ إذ لم يتجاوز معدّل النمو السنوي خلال ثمانينيّات القرن العشرين نحو ٢%، مقارنةً بمعدّلاتٍ تراوحت بين ٥–٦% في الدول الغربيّة، ممّا انعكس على محدوديّة التحسّن في مستوى المعيشة اليوميّة للمواطنين(٢٣).

بدأت ديون ألمانيا الشرقيّة المتزايدة بالعملات الصعبة تُشكّل مصدر قلقٍ اقتصاديّ وسياسيّ بحلول أوائل الثمانينيّات، مهدِّدةً الاستقرار الداخلي، لا سيّما بعد الأزمة البولنديّة في الفترة (١٩٨٠–١٩٨١)، حيث فرض الغرب مقاطعةً ائتمانيّة على دول الكتلة الشرقيّة، بما فيها ألمانيا الشرقيّة، ممّا قلّص قدرة البلاد على الحصول على التمويل الخارجي. وفي الوقت نفسه أصبحت مبيعات النفط الخام السوفيتي، الذي كان مصدرًا مهمًّا للعملات الصعبة، أقلّ ربحيّة بسبب التغيّرات في الاقتصاد العالمي، وانخفضت صادرات النفط إلى ألمانيا الشرقيّة بشكلٍ

ملحوظ عام ١٩٨١، ممّا زاد الوضع سوءًا. إضافةً إلى ذلك، أدّى نقص الاستثمار الطويل في البحث العلمي والسلع الرأسماليّة إلى جعل المنتجات الألمانيّة الشرقيّة غير قادرةٍ على المنافسة في الأسواق الغربيّة، ممّا زاد من اعتماد البلاد على الدعم السوفيتي[٢٤]. وعلى الرغم من هذه التحدّيات، نجحت ألمانيا الشرقيّة في تأجيل خطر الإفلاس من خلال التفاوض على واردات النفط مع الاتحاد السوفيتي والحصول على قروض تصدير من فرنسا والنمسا. كما تمّ تجنّب أزمة الديون مرّةً أخرى بفضل القروض التي وافقت عليها ألمانيا الغربيّة في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، مقابل موافقة ألمانيا الشرقيّة على تخفيف قيود السفر بين الشرق والغرب، ممّا منح النظام مجالًا مؤقّتًا للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي[٢٥].

وتبعًا لذلك اعتمدت الحكومة بشكلٍ متزايد على المساعدات السوفيتيّة والقروض الأجنبيّة في مواجهة هذه التحدّيات لسدّ العجز المالي؛ حيث بلغ الدين الخارجي نحو (٢٠) مليار مارك ألماني شرقي بحلول عام ١٩٨٩. ومارس غونتر ميتاغ (Günter Mittag)، وزير الاقتصاد ونائب رئيس مجلس الدولة، دورًا محوريًّا في إدارة الاقتصاد، من خلال الإشراف على ميزانيّة الدولة، والمشاريع الصناعيّة الكبرى، والسياسات الاقتصاديّة لضمان استمرار الاقتصاد المخطّط دون الإخلال بالاستقرار السياسي للنظام. وقد نجحت هذه التدابير، جنبًا إلى جنب مع القروض التي وافقت عليها ألمانيا الغربيّة في عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤ مقابل تخفيف قيود السفر، في تأجيل أزمة الديون ومنح النظام مساحةً للحفاظ على استمراريّة الاقتصاد والسيطرة السياسيّة[٢٦].

ومع ذلك، كان القطاع الخاص في الاقتصاد صغيرًا، لكنّه لم يكن عديم الأهميّة تمامًا؛ ففي عام ١٩٨٥ بلغت مساهمة المؤسّسات الخاصّة حوالي ٢.٨% من صافي الناتج القومي، وشمل هذا القطاع المزارعين والبستانيّين والحرفيّين المستقلّين وتجار الجملة والتجزئة والأفراد العاملين في ما يُعرف بالأنشطة الحرّة (كالفنّانين والكتّاب وغيرهم). ووفقًا لإحصاءات ألمانيا الشرقيّة بلغ عدد روّاد الأعمال في القطاع الخاص حوالي (١٧٦,٨٠٠) رائد أعمال عام ١٩٨٥، بزيادةٍ قدرها (٥٠٠) رائد أعمال تقريبًا عن عام ١٩٨٤. وكانت بعض أنشطة القطاع الخاص ذات أهميّةٍ بالغة للنظام الاقتصادي؛ فعلى سبيل المثال شجّعت قيادة الحزب الاشتراكي الموحّد (SED) المبادرات الخاصّة في إطار جهودها لتحسين الخدمات الاستهلاكيّة[٢٧].

وانخفض النمو الاقتصادي لألمانيا الشرقيّة في منتصف الثمانينيّات إلى أقلّ من ١% سنويًّا، ولم تتحقّق أهداف الحكومة الاقتصاديّة، فيما تصاعدت الديون بشكلٍ حادّ مع رفض هونيكر تبنّي إصلاحاتٍ اقتصاديّة قائمة على السوق، واستمراره في دعم دولة الرفاه السخيّة بأموالٍ لم تكن متوفّرة لدى الحكومة. وبحلول عام ١٩٨٥ بلغ دين ألمانيا الشرقيّة للدول الغربيّة

(٢٥.١) مليار فالوتامارك، ووصل معدّل خدمة الدين (الفائدة على الاقتراض) للعملات الأجنبيّة إلى (١٦٨%)، ممّا أظهر عمق الأزمة الماليّة التي كانت تهدّد استقرار النظام على المدى الطويل[٢٨].

وعلى الرغم من تصاعد الضغوط الماليّة واعتماد الدولة المتزايد على القروض الخارجيّة لتأجيل أزمة الديون، لم يتخلَّ نظام هونيكر عن التزامه بالسياسات الاجتماعيّة الواسعة، بل عدّها ركيزةً أساسيّة لضمان الاستقرار السياسي وتعزيز الشرعيّة الاجتماعيّة للنظام. ففي هذا الإطار، سعى هونيكر إلى تعزيز العدالة الاجتماعيّة وربط الولاء السياسي بتحسين مستوى معيشة المواطنين وتوفير الخدمات الأساسيّة، مركّزًا بشكلٍ خاصّ على قطاع الإسكان، حيث تمّ بناء نحو (١.٥) مليون وحدة سكنيّة بين عامي ١٩٧١ و١٩٨٩ بأسعارٍ مدعومة، إلى جانب ضمان التعليم المجاني والرعاية الصحيّة الشاملة لجميع المواطنين. كما اعتمدت الدولة سياسة التوظيف الكامل، مع معدّلات بطالة تقلّ عن (١%)، وشجّعت مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال توفير دور الحضانة ورعاية الأطفال. وإلى جانب ذلك، قُدّمت برامج دعم للأسرة شملت بدلات الأطفال وتسهيلاتٍ في السكن والتعليم. ورغم القيود الاقتصاديّة وتراجع جودة الإنتاج، أسهمت هذه السياسات في ترسيخ قدرٍ من الاستقرار الاجتماعي، وشكّلت إحدى الأدوات الرئيسة التي استخدمها النظام لربط الامتيازات الاجتماعيّة بالولاء للحزب والدولة[٢٩].

يتّضح ممّا سبق أنّ السياسة الداخليّة في عهد هونيكر حقّقت نجاحًا في تحقيق أهداف قصيرة المدى المتمثّلة في الاستقرار الاجتماعي والسيطرة السياسيّة، لكنّها أخفقت على المدى الطويل في بناء اقتصادٍ قادرٍ على تمويل دولة الرفاه التي أقامتها. وبذلك أسهم هذا التناقض بين الطموح الاجتماعي والواقع الاقتصادي في تآكل أسس النظام الداخليّة، وكان أحد العوامل الرئيسة التي مهّدت لانهيار جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة عام ١٩٨٩.

المحور الثالث: السياسة الخارجيّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطية في عهد إريك هونيكر (١٩٧١-١٩٨٩)

شهدت السياسة الخارجيّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة (GDR) في مطلع سبعينيّات القرن العشرين سياقًا دوليًّا وقانونيًّا معقّدًا، تزامن مع مفاوضات السياسة الشرقيّة (Ostpolitik) وتصاعد الجدل في ألمانيا الغربيّة حول مسألة السيادة والاعتراف الدولي، ولا سيّما في النقاشات القانونيّة التي دارت عام ١٩٧١ بين فقهاء القانون الدولي مثل إيبرهارد منتسل (Eberhard Menzel) ورودولف غايغر (Rudolf Geiger) حول شرعيّة وجود دولتين ألمانيّتين. فقد

عكست هذه المناظرات استمرار رفض بعض الأوساط الغربيّة الاعتراف بشرعيّة ألمانيا الشرقيّة كدولةٍ ذات سيادةٍ كاملة، في مقابل التحوّل التدريجي في المواقف الرسميّة نحو القبول العملي بواقع الدولتين الألمانيّتين. وفي هذا الإطار، سعت قيادة هونيكر إلى توظيف المتغيّرات الدوليّة وحالة الانفراج في الحرب الباردة لتعزيز شرعيّة جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة وانتزاع الاعتراف بها فاعلًا مستقلًّا في النظام الدولي(٣٠).

أتاح التحوّل في سياسات الأمم المتحدة والتفسيرات القانونيّة المختلفة لمسائل السيادة بعد أوائل السبعينيّات، إلى جانب السياسة الشرقيّة، تمثيل الدولتين الألمانيّتين في الجمعيّة العامّة عام ١٩٧٣، ممّا منح ألمانيا الشرقيّة اعترافًا دوليًّا رسميًّا وأرسى شرعيّتها في النظام الدولي. وقد ركّز هونيكر على تعزيز علاقاتٍ دبلوماسيّة مع الدول الغربيّة، مستفيدًا من مبدأ «السياسة الجديدة تجاه ألمانيا الغربيّة» الذي أطلقته برلين الغربيّة وبون. وتُوّجت هذه الجهود بانضمام ألمانيا الشرقيّة إلى الأمم المتحدة في الثامن عشر من شهر أيلول عام ١٩٧٣، ممّا عزّز وضعها القانوني والدبلوماسي ورفع مكانتها الدوليّة(٣١).

بذل هونيكر جهودًا كبيرة لتعزيز العلاقات بين جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة والاتحاد السوفيتي، الذي شكّل دعامةً أساسيّة لدعمها الاقتصادي والسياسي والعسكري. وتمكّن من كسب دعم الأمين العام للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي General Secretary of the Communist Party of the Soviet Union ليونيد بريجنيف Leonid Brezhnev (1964–1982) خلال صراعه على السلطة مع فالتر أولبريخت Walter Ulbricht، الأمين الأوّل للحزب الاشتراكي الموحّد لألمانيا السابق First Secretary of the Socialist Unity Party of Germany (SED)، واتّبع النموذج السوفيتي عن كثب، ممّا عزّز التعاون بين برلين وموسكو. وفي عام ١٩٧٤، صرّح هونيكر قائلًا: «بأنّ دعم الاتحاد السوفيتي كان حاضرًا وملموسًا في كافّة المجالات الأساسيّة للحياة اليوميّة في جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة»، ممّا عكس عمق الاعتماد المتبادل بين الدولتين(٣٢).

كانت جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة والاتحاد السوفيتي عضوين فاعلين في مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (CMEA – Council for Mutual Economic Assistance)، حيث مثّل الاتحاد السوفيتي الشريك التجاري الرئيس لألمانيا الشرقيّة. وقد اعتمد الاتحاد السوفيتي في صفقاته على تصدير المنتجات النفطيّة ومصادر الطاقة، بينما كانت ألمانيا الشرقيّة تزوّد الاتحاد السوفيتي بالآلات والمعدّات الصناعيّة. ففي عام ١٩٦١ بلغت واردات ألمانيا الشرقيّة من الاتحاد السوفيتي (٤.٥) مليارات مارك قابلٍ للتحويل، مقابل صادراتٍ بلغت (٣.٨) مليارات مارك،

وارتفعت هذه الأرقام بحلول عام ١٩٧٨ لتصل الواردات إلى (١٩.٧) مليار مارك والصادرات إلى (١٨.٣) مليار مارك. وفي عام ١٩٧٩ شكّلت واردات ألمانيا الشرقيّة من الاتحاد السوفيتي نسبًا مرتفعة من احتياجاتها الأساسيّة، حيث شملت (٦٥.٩٪) من الفحم، و(٣٧٪) من فحم الكوك، و(٨٩.١٪) من النفط الخام، و(٧٨.٢٪) من الصفائح المعدنيّة، و(٩٩.١٪) من الأخشاب، و(٨٥.٤٪) من القطن. وفي المقابل جاء نحو (١٨.٨٪) من إجمالي واردات الاتحاد السوفيتي من الآلات والمعدّات من ألمانيا الشرقيّة[٣٣].

تعزّزت العلاقات الاقتصاديّة والزيارات المتبادلة في الخامس من شهر تشرين الأوّل عام ١٩٧٩، بمناسبة الذكرى الثلاثين لتأسيس جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة، على إثر الزيارة الرسميّة للزعيم السوفيتي ليونيد بريجنيف إلى البلاد. جرى خلالها توقيع اتفاقيّة الدعم الاقتصادي المتبادل لمدّة عشر سنوات (Ten-Year Mutual Economic Assistance Agreement) بين ألمانيا الشرقيّة والاتحاد السوفيتي، التي نصّت على مبادرة ألمانيا الشرقيّة بتزويد الاتحاد السوفيتي بالسفن والمعدّات الميكانيكيّة والأدوات الكيميائيّة، مقابل حصولها على الوقود والتجهيزات النوويّة السوفيتيّة. كما شملت الاتفاقيّة تبادل الخبرات الفنّيّة والتقنيّة بهدف تطوير قطاعات الصناعة الثقيلة والطاقة في ألمانيا الشرقيّة وفق النموذج السوفيتي للاقتصاد المخطّط. وقد شكّلت هذه الاتفاقيّة أحد الركائز الأساسيّة للسياسة الخارجيّة لهونيكر، إذ أسهمت في تكريس التبعيّة الاستراتيجيّة لجمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة للاتحاد السوفيتي، وتعزيز اندماجها السياسي والاقتصادي داخل المعسكر الاشتراكي[٣٤].

شكّلت مشاركة جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة في مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون في أوروبا Helsinki Conference on Security and Cooperation in Europe (CSCE)) في الثلاثين من شهر تمّوز عام ١٩٧٥ نقطة تحوّلٍ مهمّة في علاقاتها مع دول أوروبا الغربيّة، إذ أسهمت في تعزيز التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والتعليم، فضلًا عن القضايا المتعلّقة بحريّة التنقّل والتواصل الإنساني، وذلك في إطار سياسة الانفراج الدولي التي سادت أوروبا خلال تلك المرحلة. وفي هذا السياق شهدت العلاقات بين جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة ودول أوروبا الغربيّة توسّعًا ملموسًا خلال الأعوام ١٩٧٦–١٩٨٨، حيث برزت جمهوريّة ألمانيا الاتحاديّة بوصفها الشريك الاقتصادي الغربي الأهم لألمانيا الشرقيّة، وعكس حجم التبادل التجاري بين الطرفين أهميّة هذه العلاقات ضمن سياسة الانفتاح الخارجي التي انتهجها هونيكر. وأشارت البيانات الصادرة عن اللجنة الأمريكيّة للتجارة الدوليّة United States International Trade Commission (USITC) إلى أنّ حجم التبادل التجاري

بين ألمانيا الشرقيّة وألمانيا الغربيّة بلغ نحو ٥.٩ مليارات دولار عام ١٩٨٣، كما عكس هذا النمو التجاري سعي ألمانيا الشرقيّة إلى الحصول على العملة الصعبة والتكنولوجيا المتقدّمة اللازمة لدعم الصناعات الثقيلة وقطاع الطاقة، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ارتباطها الاستراتيجي بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي[٣٥].

شهدت جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة دخول أعدادٍ كبيرة من السيّاح القادمين من ألمانيا الغربيّة، في إطار سياسة الانفتاح الخارجي التي انتهجها إريك هونيكر، حيث سجّلت البيانات نحو (٣.٧) ملايين زيارة سنويًّا في عام ١٩٧٥، ممّا عكس تزايد التفاعل الاجتماعي والثقافي بين السكان من الجانبين ضمن إطار اتفاقيّات السياحة المنظّمة[٣٦]. ولم يقتصر الانفتاح على السياحة فحسب، بل شمل أيضًا برامج التبادل الأكاديمي بين الجامعات الألمانيّة الشرقيّة ونظيراتها في ألمانيا الغربيّة والدول الإسكندنافيّة، حيث شاركت مؤسّسات بارزة مثل جامعة هومبولت Humboldt في برلين، وجامعة لايبزيغ Leipzig، والجامعة التقنيّة في درسدن Dresden في مبادراتٍ تضمّنت زياراتٍ علميّة للأساتذة والباحثين، وتبادل الطلّاب في مجالات العلوم والهندسة والعلوم الإنسانيّة، بالإضافة إلى مشاريع بحثيّة مشتركة وورش عمل ومؤتمرات أكاديميّة. وساهمت هذه البرامج في تعزيز التعاون العلمي والثقافي وتقوية التواصل الأكاديمي بين الجانبين، بما عكس رؤية هونيكر في توسيع الانفتاح الثقافي والتعليمي وتوطيد العلاقات مع الغرب ضمن إطار سياسته الخارجيّة[٣٧].

واجهت جمهوريّة ألمانيا الديمقراطيّة عام ١٩٨٩ أزمةً اقتصاديّة وسياسيّة عميقة، تمثّلت في تفاقم نقص السلع الاستهلاكيّة وتراجع مستوى المعيشة، إلى جانب تصاعد السخط الشعبي نتيجة القيود الصارمة المفروضة على الحريّات العامّة وحرّيّة السفر. وقد كشفت انتخابات المجالس المحليّة في السابع من شهر أيّار عام ١٩٨٩ حجم التلاعب السياسي، بعد إعلان فوز مرشّحي الجبهة الوطنيّة بنسبة (٩٨.٥%)، رغم تزايد أعداد المواطنين الذين رفضوا المرشّح الواحد، الأمر الذي أسهم في تسريع موجات الهجرة والفرار إلى الغرب. وازدادت هذه الظاهرة بشكلٍ حاد عقب قرار المجر في الثالث من شهر آب عام ١٩٨٩ فتح حدودها مع النمسا، حيث تمكّن نحو (٢٢) ألف مواطن من ألمانيا الشرقيّة من العبور خلال يومين فقط، ولحق بهم عشرات الآلاف خلال الأسابيع اللاحقة. وبالتوازي مع ذلك اتّسعت رقعة الاحتجاجات الجماهيريّة في مدنٍ رئيسيّة مثل لايبزيغ وبرلين الشرقيّة خلال شهر تشرين الأوّل عام ١٩٨٩، إذ شارك نحو (١٠) آلاف شخص في أوّل تظاهرة في لايبزيغ في الثاني من شهر تشرين الأوّل، قبل أن ترتفع الأعداد إلى ما يقارب (٣٠٠) ألف مع نهاية الشهر، فيما شهدت برلين الشرقيّة في الرابع من

شهر تشرين الثاني خروج نحو نصف مليون متظاهر. وعلى الرغم من هذا التصاعد غير المسبوق، تجاهلت قيادة الحزب الاشتراكي الموحّد (SED) الأزمة واحتفلت بالذكرى الأربعين لتأسيس الجمهوريّة في شهر تشرين الأوّل عام ١٩٨٩، في وقتٍ تحوّلت فيه الاحتفالات إلى مؤشّرٍ واضح على قرب الانهيار. وأمام تصاعد الضغوط الداخليّة والخارجيّة أُجبر هونيكر على التنحّي عن قيادة الحزب في الثامن عشر من شهر تشرين الأوّل عام ١٩٨٩، ليخلفه إيغون كرينز (Egon Krenz) بمحاولات إصلاحٍ محدودة جاءت متأخّرة، الأمر الذي مهّد لانهيار جدار برلين في التاسع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٩، وفتح الطريق أمام إعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠، معلنًا نهاية النظام الاشتراكي في ألمانيا الشرقيّة وانتهاء حكم هونيكر[٣٨].

يتّضح ممّا سبق أنّ السياسة الخارجيّة لألمانيا الشرقيّة في عهد هونيكر (١٩٧١-١٩٨٩) كانت تكتيكيّةً ضمن الإطار الاشتراكي، تهدف إلى تعزيز الشرعيّة الدوليّة والاستقرار الداخلي من خلال تطوير العلاقات مع الدول الغربيّة والشرقيّة، لكنّها كانت مقيّدةً بسياسات الاتحاد السوفيتي، ممّا جعلها فعّالةً جزئيًّا دون تحقيق استقلالٍ استراتيجيّ كاملٍ للنظام.

الخاتمة

أوضحت الدراسة أنّ عهد هونيكر في ألمانيا الشرقيّة (١٩٧١-١٩٨٩) اتّسم بمحاولاتٍ مكثّفةٍ للحفاظ على استقرار النظام الاشتراكي، عبر سياساتٍ داخليّةٍ ركّزت على السيطرة الاجتماعيّة والاقتصاديّة، وتحقيق نسبٍ مرتفعةٍ من التوظيف والإنتاج الصناعي، مع تجاهلٍ متزايدٍ لمطالب الحريّات العامّة وحقوق المواطن، ممّا أدّى إلى تفاقم السخط الشعبي وتصاعد الاحتجاجات في أواخر الثمانينيّات. وعلى الصعيد الخارجي، اعتمد هونيكر سياسةً هدفت إلى تعزيز الشرعيّة الدوليّة لألمانيا الشرقيّة وتوسيع علاقاتها مع الدول الغربيّة والشرقيّة، لكنّها بقيت محدودةً بسيطرة الاتحاد السوفيتي والتزامات حلف وارسو، ممّا حال دون تحقيق استقلالٍ استراتيجيّ حقيقي.

وكشفت الدراسة أنّ التراكم المستمرّ للأزمات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، إلى جانب القيود الخارجيّة على السياسة الدوليّة، أدّى إلى انهيار النظام عام ١٩٨٩، وسقوط جدار برلين، ومهّد الطريق لإعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠، مؤكّدًا أنّ فترة حكم هونيكر تمثّل مرحلةً مفصليّةً درسها التاريخ، وتُعدّ نموذجًا لتوازن السلطة الداخليّة مقابل الضغوط الدوليّة في الدولة الاشتراكيّة.

الهوامش

(١) فايت فالنتين وأ . كلوس ، تاريخ الالمان ، دمشق ، ١٩٩٥ ، ص٤٦٩؛

محمد كمال الدسوقي ، تاريخ المانيا ، منشورات دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٩، ص١٥٩.

[٢] مؤتمر بوتسدام Potsdam Conference (١٧ تموز – ٢ اب ١٩٤٥) : مؤتمر دولي لقادة الحلفاء في الحرب العالمية الثانية، عُقد في مدينة بوتسدام قرب برلين، وكان ممثلا عن الاتحاد السوفيتي (ستالين) والولايات المتحدة (ترومان) وبريطانيا (تشرشل ثم أتيلي بعد فوزه بالانتخابات أثناء المؤتمر) ، هدفه الاساسي : تحديد شكل النظام الدولي الجديد بعد هزيمة ألمانيا النازية، ومعالجة القضايا السياسية والإقليمية والاقتصادية التي خلّفتها الحرب. وأهم مقرراته: تقسيم ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال (أمريكية، سوفيتية، بريطانية، فرنسية)، ونزع سلاح ألمانيا وإزالة النازية، ومنع عودتها كقوة تهدد السلم الدولي، وترحيل السكان الألمان من بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمجر بشكل منظّم وإنساني ، وإعادة بناء الاقتصاد الألماني وفق مبادئ ديمقراطية.

Feis, Hebert , Between War and Peace; the Potsdam Conference. Princeton University Press, 1960, pp. 138; Miscamble, Wilson D. , From Roosevelt to Truman: Potsdam, Hiroshima, and the Cold War, Cambridge University Press, 2007,P.51.

[٣] نادية جاسم كاظم الشمري ، تاريخ المانيا في العصور الوسطى والحديثة والمعاصرة ، منشورات دار الفرات للثقافة والاعلام ، العراق ، ٢٠٢٥، ص٢٨٥-٢٨٦.

[4]George Campen, Germany after World War II, California, 1961.

[٥] رياض الصمد ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، منشورات المؤسسة الجامعية للدراسات ، بيروت ، ١٩٨٣، ص٢١٩.

[٦] دوايت أيزنهاور (١٩٥٣-١٩٦١) : سياسي جمهوري وجنرال أمريكي، وأحد الرؤساء الأمريكيين ضمن الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، الذين وصلوا إلى أعلى المناصب بفضل شهرتهم العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥). تولى رئاسة البلاد لفترتين متتاليتين من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦١، كان القائد العام للجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، والقائد الأعلى لقوات الحلفاء في أوروبا ، وقاد جيوش الحلفاء في أوروبا إلى النصر في الحرب العالمية الثانية على الجبهة الغربية خلال عامي (١٩٤٤-١٩٤٥) ،أنتخب رئيساً للولايات المتحدة في العشرين من كانون الثاني عام 1953 ، واستمر في المنصب حتى العشرين من الشهر نفسه عام ،1961.

Pickett William B. , Dwight David Eisenhower and American Power. Harlan Davidson,1995 ; Encyclopedia of World History,Vol.21,P.490.

[٧] كونراد أديناور (١٨٧٦- ١٩٦٧) : اشهر رجال السياسة في ألمانيا الحديثة، وأصبح أول مستشار لألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وشغل هذا المنصب من عام ١٩٤٩ حتى ١٩٦٣.وخلال فترة حكمه، تمكن أديناور من انقاذ بلاده من آثار الدمار الذي خلفته الحرب، وقادها لتصبح دولة مستقرة ومزدهرة، مع تعزيز علاقات قوية مع كل من فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وفي عهده عرفت ألمانيا الغربية مرحلة ازدهار اقتصادي ، وكان أديناور أول رئيس لحزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي Christian Democratic Union (CDU) ، وتمكّن بقيادته من تحويل الحزب إلى القوة السياسية الأكثر تأثيرا في البلاد.

Schwarz, Hans-Peter,Adenauer's Ostpolitik. in West German Foreign Policy: 1949–1979 ,Routledge, 2020,PP. 127–143.

[8]Craig, Gordon A. ,Konrad Adenauer and His Diplomats, in The Diplomats, 1939–1979 ,Princeton University Press, 2019,PP,. 201–227.

[٩] حلف وارشو: تحالف عسكري تأسس في الرابع عشر من شهر ايار عام ١٩٥٥ بقيادة الاتحاد السوفيتي، وضمّ مجموعة من دول أوروبا الشرقية الاشتراكية، وهي الاتحاد السوفيتيThe Soviet Union ، ألمانيا الشرقية German Democratic Republic (East Germany) ، بولندا Poland ، تشيكوسلوفاكيا Czechoslovakia، المجر Hungary ، رومانيا Romania ، بلغاريا Bulgaria ، ألبانيا Albaniaالتي انسحبت لاحقا عام ١٩٦٨. جاء تأسيس الحلف ردا على انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف الناتو، وهدف إلى توحيد القدرات العسكرية للدول الأعضاء، وتعزيز النفوذ السوفيتي، وضمان بقاء الأنظمة الاشتراكية في السلطة. وقد مثّل الحلف إحدى الركائز الأساسية في موازنة القوة بين الشرق والغرب خلال الحرب الباردة، واستمر في لعب دور محوري حتى تفككه عام ١٩٩١ . للمزيد من التفاصيل ينظر : روجر باركنسن ، موسوعة الحرب الحديثة ، ترجمة : سمير عبد الرحيم الجلبي ،ج٢ ، منشورات دار المامون ، ١٩٩٠،ص٦٣٤؛

Laurien Crump The Warsaw Pact Reconsidered: International Relations in Eastern Europe, 1955–1969. Routledge, 2015,pp. 21–22.

[١٠] إريك هونيكر (١٩١٢-١٩٩٤) : سياسي ألماني شرقي تولّى منصب الامين العام للحزب الاشتراكي الموحد (SED) في ألمانيا الشرقية من عام ١٩٧١ حتى انهيار النظام عام ١٩٨٩. ويُعد هونيكر أحد أبرز قادة ألمانيا الشرقية في العصر الشيوعي، ارتبط اسمه بالحفاظ على استقرار النظام وقيادة الدولة طوال فترة حكمه الطويلة، قبل أن يسقط النظام تحت ضغوط الاحتجاجات الشعبية والتحولات السياسية في نهاية الثمانينات.

Collier Jr, Irwin L. GDR economic policy during the honecker era Eastern European Economics 29.1 ,1990,PP. 5–29 ;Childs, David, ed. Honecker's Germany , London, 1985.

[١١] جدار برلين : جدار حديدي ضخم شُيّد في الثالث عشر من شهر آب عام ١٩٦١ من قبل السلطة الالمانية الشرقية، وامتد بطول يقارب (106) كم ، بارتفاع يصل إلى نحو ثلاثة أمتار تتوّجها أسلاك شائكة مكهربة. كان الجدار يفصل برلين الشرقية عن برلين الغربية إضافة إلى المناطق المحيطة بها داخل ألمانيا الشرقية، وقد خضع عبر السنوات لسلسلة من التحصينات والتطويرات الأمنية، أدى وجود الجدار إلى ترسيخ حالة الانقسام والتوتر بين شطري ألمانيا خلال حقبة الحرب الباردة، واستمر قائماً حتى سقوطه في التاسع من شهر تشرين الثاني عام ١٩٨٩، وهو الحدث الذي عُدّ انتصاراً كبيراً أعاد توحيد البلاد تحت دولة ألمانية واحدة. للمزيد من التفاصيل ينظر : موسوعة القارات الجغرافية التاريخية اوروبا ، منشورات دار الراتب الجامعية ، بيروت ، ١٩٩٠، ص١٥؛

David Trossen, The Berlin Wall Historical and Political Study, Berlin, 2011,PP.6-14.

[12] Jame L, Stokesbury, A Short History of World War I, Berlin, 1991, P. 54.

[13] Kaming De, German - American Relations after World War II, Hanover, 2003, P. 321.

[14] ريتشارد نيكسون (١٩١٩-١٩٩٤) : الرئيس السابع والثلاثين للولايات المتحدة الأمريكية، ، درس القانون ثم مارس المحاماة في كاليفورنيا، انضم إلى القوات البحرية في الحرب العالمية الثانية، شغل منصب نائب الرئيس الأمريكي عن الحزب الجمهوري خلال الاعوام (١٩٥٢-١٩٦٠)، وتولى رئاسة الولايات المتحدة

الأمريكية في العشرين من كانون الثاني عام ١٩٦٩ وحتى التاسع من آب عام ١٩٧٤، شهدت رئاسة نيكسون تقليص مشاركة الولايات المتحدة في حرب فيتنام، والتخفيف من التوتر مع الاتحاد السوفيتي والصين.

Aitken, Jonathan, Nixon, A Life. Washington, D.C.: Regnery Publishing, 1996 ;Morris, Roger , Richard Milhous Nixon: The Rise of an American Politician. New York, 1990,P.193.

(15) فيلي براندت : سياسي ورجل دولة الماني، ولد في الثامن عشر من شهر كانون الأول عام ١٩١٣ في لوبيك Lubek ، نشأ وتعلم في مدارسها، ودرس فن الرسم والنحت وانضم إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الألماني عام ١٩٥٠، شغل العديد من المناصب الادارية في مجلس النواب، وتولى منصب نائب المستشار في المانيا الغربية في المدة (١٩٦٦-١٩٦٩) ، ثم مستشاراً خلال الاعوام (١٩٦٩-١٩٧٤) وشهدت مستشاريته بالتطور الكبير للعلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية ، توفي في الثامن من شهر تشرين الثاني عام ١٩٩٢ في المانيا .

Marshall, Barbara , Willy Brandt A Political Biography London,1997,PP.9-16..

(16)Braunthal, Gerard , The German Social Democrats since 1969: a Party in Power and Opposition. Westview Press , 1994 ؛ Marshall, Barbara,op.cit.,p.8

(17) Tipton, Frank B. ,East Germany: The structure and functioning of a one-party state". A History of Modern Germany Since 1815. A&C Black, 2003, PP. 545–548.

(١٨) شتازي (١٩٥٠-١٩٩٠) : اكبر جهاز استخباراتي في ألمانيا الشرقية، واحد مراكز التجسس وأكثر أجهزة الشرطة السرية قمعاً في العالم ، لمراقبة المواطنين والسيطرة عليهم ، ولمنع أي نشاط معارض للنظام الاشتراكي او التهديدات المحتملة للسلطة وتحت الضغط والترهيب جند شتازي المواطنين العاديين للتجسس على زملائهم في العمل وحتى ازواجهم من خلال زرع كاميرات داخل جدران منازلهم ، وبحلول عام ١٩٨٩ بلغ عدد موظفيها الرسميين نحو (٩١) الف شخص، إضافة إلى مئات آلاف من المخبرين غير الرسميين المنتشرين في كل مجالات الحياة اليومية، من المدارس وأماكن العمل إلى الأحياء السكنية.

Gieseke, Jens , The History of the Stasi: East Germany's Secret Police, 1945–1990 (1st ed.). Oxford ,2014 , pp. 41–42.

(19)Ghouas, Nessim (2004). The Conditions, Means and Methods of the MfS in the GDR; An Analysis of the Post and Telephone Control (1st ed.). Göttingen: Cuvillier Verlag. p. 80.

(20) Lak, Martijn. The plans that failed. An Economic History of East Germany 1945-1989, 2011, P.143.

نقلا من فايت فالنتين وأ . كلوس ، المصدر السابق ، ص٥٥٠. 2) ١(

(22) Fulbrook, Mary. The People’s State: East German Society from Hitler to Honecker. New Haven: Yale University Press, 2005,P. 350 .

(23)Burant, Stephen R. , East Germany: A Country study, 1988, PP. 115–158.

(24) Berghoff, Hartmut; Balbier, Uta Andrea ,The East German economy, 1945-2010: falling behind or catching up?. Cambridge University Press, 2013,P.35.

(25)Graf, Maximilian "Before Strauß: The East German Struggle to Avoid Bankruptcy During the Debt Crisis Revisited". The International History Review, 2020, 42 (4), PP.737–754.

(*) غونتر ميتس (١٩٢٦-١٩٩٤): سياسي واقتصادي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، ويُعد أحد أهم مهندسي السياسة الاقتصادية في عهد إريك هونيكر، شغل منصب أمين الشؤون الاقتصادية في اللجنة

المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي (SED)، كما كان نائب رئيس مجلس الدولة، وتمتع بنفوذ واسع على التخطيط الاقتصادي وإدارة الميزانية والمشاريع الصناعية الكبرى، ارتبط اسم غونتر بإدارة الاقتصاد المخطط مركزيا، وكان مسؤولا على استقرار النظام الاقتصادي والسياسي رغم تفاقم الأزمات، ولا سيما أزمة الديون في الثمانينيات ، وكان له دورا محوريا في تنظيم القروض الغربية، لا سيما القروض التي قدمتها ألمانيا الغربية عامي ١٩٨٣ و١٩٨٤، والتي ساهمت في تأجيل الانهيار المالي للنظام دون إدخال إصلاحات جوهرية.

Mittag, Günter. Um jeden Preis: Im Spannungsfeld zweier Systeme. Das Neue Berlin, 2015.

(26) Jonathan R. Zatlin, The Currency of Socialism. Money and Political Culture in East Germany ,Cambridge: Cambridge University Press, 2007), 125–48 ;Berghoff & Balbier 2013, PP. 37–38.

(27) Burant, Stephen R. ,op.cit.,PP.22-23.

(28) Lak, Martijn, op.cit.,P.142.

(29)Leon Quinn, 'The politics of pollution Government, environmentalism and mass opinion in East Germany, 1972–1990, University of Bristol PhD thesis, 2002, PP. 101, 342.

(30) Menzel, Eberhard, Wie souverän ist die Bundesrepublik? Zeitschrift für Rechtspolitik 4, No. 8 (1971), 178–189.

(31) Getachew, Worldmaking after Empire, 71–106 and 142–75.

(32) Epstein ،Catherine ,The Last Revolutionaries: German communists and their century. Harvard University Press , 2003,PP. 136-١٣٧.

(33) Vale, Michel; Bethkenhagen, Jochen ,The Development of GDR Economic Relations with the (USSR) Union of Soviet Socialist Republics, International Journal of Politics. 12 (1/2), 1982, PP. 232–260.

(34) Vinocur, John. Soviet and East Germans Sign an Economic Pact, The New York Times. East Berlin,(1979-10-06), P. 30.

(35) Helsinki Accords," Wikipedia, last modified 2025, https://en.wikipedia.org/wiki/Helsinki_Accords.

(36) Pedersen, Sune Bechmann, and Christian Noack, Tourism and Travel during the Cold War, Negotiating Tourist Experiences across the Iron Curtain. Routledge, 2020.

(37) Sebastian Gehrig, Informal Cold War Envoys: West German and East German Cultural Diplomacy in East Asia *Journal of Cold War Studies* ,2022, 24 (4): 112–156.

(38) Judt, Tony (2005). Postwar: A History of Europe Since 1945. Penguin, 2005, PP.612-615.

First: Arabic Sources:

- Fayt Valentin and A. Kloss, History of the Germans, Damascus, 1995.
- Riyad al-Samad, International Relations in the Twentieth Century, University Foundation for Studies Publications, Beirut, 1983.
- Muhammad Kamal al-Dasouqi, History of Germany , Dar al-Maaref Publications, Cairo, 1969.
- Nadia Jassim Kadhim al-Shammari, History of Germany in the Medieval, Modern, and Contemporary Periods, Dar al-Furat for Culture and Media Publications, Iraq, 2025,

Second: Foreign books

- Aitken, Jonathan, Nixon, A Life. Washington, D.C.: Regnery Publishing, 1996 .
- Berghoff, Hartmut; Balbier, Uta Andrea ,The East German economy, 1945-2010: falling behind or catching up?. Cambridge University Press, 2013.
- Braunthal, Gerard , The German Social Democrats since 1969: a Party in Power and Opposition. Westview Press , 1994 .
- Burant, Stephen R. , East Germany: A Country study, 1988.
- Childs, David, ed. Honecker's Germany , London, 1985.
- Craig, Gordon A. ,Konrad Adenauer and His Diplomats, in The Diplomats, 1939–1979 ,Princeton University Press, 2019.

•David Trossen, The Berlin Wall Historical and Political Study, Berlin, 2011.
•Epstein ،Catherine ,The Last Revolutionaries: German communists and their century. Harvard University Press , 2003.
•Fayt Valentin and A. Kloss, History of the Germans, Damascus, 1995.
•Fulbrook, Mary. The People's State: East German Society from Hitler to Honecker. New Haven: Yale University Press, 2005.
•George Campen, Germany after World War II, California, 1961.
•Getachew, Adom,Worldmaking after empire: The rise and fall of self-determination, Worldmaking after Empire. Princeton University Press, 2019.
•Ghouas, Nessim The Conditions, Means and Methods of the MfS in the GDR; An Analysis of the Post and Telephone Control (1st ed.). Göttingen: Cuvillier Verlag, 2004.
•Gieseke, Jens , The History of the Stasi: East Germany's Secret Police, 1945–1990 ,(1st ed.). Oxford ,2014 .
•Jame L, Stokesbury, A Short History of World War I, Berlin, 1991.
•Jonathan R. Zatlin, The Currency of Socialism. Money and Political Culture in East Germany ,Cambridge: Cambridge University Press, 2007.
•Kaming De, German - American Relations after World War II, Hanover, 2003.
•Lak, Martijn. The plans that failed. An Economic History of East Germany 1945-1989, 2011.
•Laurien Crump The Warsaw Pact Reconsidered: International Relations in Eastern Europe, 1955–1969. Routledge, 2015.
•Leon Quinn, 'The politics of pollution Government, environmentalism and mass opinion in East Germany, 1972–1990, University of Bristol PhD thesis, 2002.
•Marshall, Barbara , Willy Brandt A Political Biography London,1997.
•Mittag, Günter. Um jeden Preis: Im Spannungsfeld zweier Systeme. Das Neue Berlin, 2015.
•Morris, Roger , Richard Milhous Nixon: The Rise of an American Politician. New York, 1990.
•Pedersen, Sune Bechmann, and Christian Noack, Tourism and Travel during the Cold War, Negotiating Tourist Experiences across the Iron Curtain. Routledge, 2020.
•Schwarz, Hans-Peter,Adenauer's Ostpolitik. in West German Foreign Policy: 1949–1979 ,Routledge, 2020.
•Tipton, Frank B. ,East Germany: The structure and functioning of a one-party state. A History of Modern Germany Since 1815. A&C Black, 2003.
•Vinocur, John. Soviet and East Germans Sign an Economic Pact, The New York Times. East Berlin, 1979.

Third: Foreign magazines

•Collier Jr, Irwin L. GDR economic policy during the honecker era Eastern European Economics 29.1 ,1990.
•Graf, Maximilian "Before Strauß: The East German Struggle to Avoid Bankruptcy During the Debt Crisis Revisited". The International History Review, 2020, 42 (4).
•Menzel, Eberhard, Wie souverän ist die Bundesrepublik? Zeitschrift für Rechtspolitik 4, No. 8 ,1971.
•Sebastian Gehrig, Informal Cold War Envoys: West German and East German Cultural Diplomacy in East Asia *Journal of Cold War Studies* ,2022, 24 (4): 112–156.
•Vale, Michel & Bethkenhagen, Jochen. *The Development of GDR Economic Relations with the USSR*. International Journal of Politics, 1982, 12(1/2), 232–260.